العدد (1622) السنة السابعة -الاربعاء (7) تشرين الاول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

المجلس المحلي في حي الإدريسي: مواصفات شبكة المياه الجديدة مخالفة لشروط العقد

دائـرة مجـاري بغـداد تنفـي وتهـدد بمقاضـاة مـن يدعـي ذلـك!

حين باشرت آليات شركة زمام الأهلية باعمال الحفر في المحلة ٥٠٥ بحي الإدريسي في منطقة شارع فلسطين، لمد وتجديد شبكة المياه الصالحة للشرب، بعد ان مضى أكثر من ربع قرن على تأسيس الشبكة القديمة التي تآكلت ليختلط فيها الماء الصافي بمياه الصرف الصحي، استبشر الأهالي خيرا عسى ان تنتهي إحدى مشكلاتهم الكثيرة التي ضاق السكان بها ذرعا وراحوا يحلمون بالماء الصافي لينقذهم من احتمالات أمراض الماء الملوث.

بغداد / المدى

شبكـة ميـاه غـير خاضعة للمواصفات

يقـول رئيس المجلس المحلـي لحي الإدريسي رحيـم جابـر: ان شبكة الميـاه التي أنشئت لم تضف جديدا للمنطقة لان العمل يجري بدون إشراف او مراقبة من أمانة بغداد، والمشروع يقع ضمن اختصاصات دائرة ماء بغداد المسؤولة عن الرقابة وهـي الجهـة التـي أحالتـه الى هذه الشركة.

ويواصـل: ان عمـل هـذه الشـركة مخالف لما اطلعنا عليـه في (التندر) الخاص بهـذا المشـروع، فالحفـر الخاص بوضع الأنابيـب ليس بالمسـتوى المطلـوب، كمـا انهـم قـد ردموا الحفر على النفايات التي كانت موجـودة وهـذا غـير صحيح، كمـا انهـم دمـروا فتحات التصـريف لمياه الأمطـار وقد قطعـوا بعمليات الحفر الكيبـلات الخاصـة بشـبكة التيـار الكهربائـي وأسـلاك التلفونات وهذا يعود الى عدم توفر خارطة بالأسلاك والكيبـلات الخاصـة بالمنطقـة حتى يتجنبـوا قطعهـا او الإضـرار بهـا، كذلـك لا وجـود لمشـرفين مـن قبـل الاتصـالات او الكهربـاء، بـل الأكثـر مـن ذلـك لا وجـود للمهندس المقيم الذي من المفروض ان يكون متواجدا بشـكل دائم قرب المشروع، والشركة المسـؤولة عـن العمل عندمـا أحدثت هـذه الإضـرار في فتحـات المجـاري وأسلاك الكهرباء والاتصالات لم تقم بإصلاحها.

وأضـاف: ان المجلس المحلي قد وجه عـدة كتـب الى هيئـة خدمـات بغداد والى أمانة بغداد إضـافة الى مديرية ناحية شـارع فلسـطين للنظر في هذا الموضـوع، ولكـن المشـروع قد سـار بشـكل طبيعـي وأتمـوا كل خطواته ماعـدا تعبيـد الشـارع الـذي لم يتم حتى الآن: في اليوم الأول للمباشـرة قمنـا بتسـجيل اعتراضنـا عليه لانه مخالف حسـب رأي الاختصاصـيين، وطالبنا بلقاء المهندسـين المسؤولين، ولكننـا لم نلتـق غـير مـرة واحـدة بالمهندس الخاص بأمانة بغداد.

حسـب التنـدر يجـب ان يكـون الحفـر بعمق معـين وبعدها يوضـع (السبيس) ويحدل حتى يكون بشكل متسـاو وبعدهـا توضـع الأنابيـب وتكـون مغلفـة بالنايلـون وحدد في (التندر) نوع النايلون، ثم يردم عليه ويحـدل الى ان يصـل الى مسـتوى التبليط.

ويؤكـد جابـر: ان الشـركة لم تقـم بالحفـر بالمسـتوى المطلـوب وحتى التوصـيلات للمنـازل لم تكن ضـمن الشـروط لان العمـق يجـب ان يكون ٣١ سـنتمترا ولكنهم حفروا من ١٠-١٥ سـنتمترا، ولم يغطـوه بالزميج، وهذا العمل غير صحيح لانه سيؤدي الى تخسـفات مسـتقبلية، كما ان كل مرحلة يجـب ان تخضـع لفحص من قبـل دائـرة ماء بغـداد لتقييـم العمل ولكـن لم نشـاهد احـدا! فقـط دائرة مجاري بغداد خاطبتنا مشافهة وقالت بأنهـا سـتغرم الشـركة ١٠ ملايـين دينار لانهم كسـروا أنابيب تصـريف الأمطـار وطفح المجـاري في المنطقة، وذكروا بأنهم سيجعلونهم يصلحون التكسـرات او يدفعون غرامة ولكن لا هذا ولا ذاك قد حدث!!

وأضـاف رحيـم: ان المجلس المحلي جهة رقابية واشرافية أي لا يمكن لنا ان نقـوم بإيقـاف مشـروع، بل كل ما نستطيع ان نفعله ان نشرف ونلاحظ ونشـخص الأخطـاء والإخفاقات في المشـاريع ونوجه الكتب والمخاطبات الى الجهات الرسـمية ونتابع النتائج عسـى ان نصـل الى حلـول لمشـاكل منطقتنا.

متنزهات لا تسر الناظر

كما سـجل المجلس البلدي في المنطقة اعتراضه على إنشاء بعض المتنزهات التـي لا تنطبـق عليهـا المواصـفات المنصـوص عليها بالعقود الرسـمية، فهذه المشاريع قدمت من خلال منظمة (الأي آر تـي) وهـي منظمـة دوليـة، وأعطيت الى شـركة عراقيـة للتنفيذ، ولكنها رصـفت (الاشـتايكر) بشـكل خاطـئ، والزميج المسـتخدم في هذه المتنزهـات فيه كمية كبـيرة من الملح، كمـا ان الماطـورات المسـتخدمة لرش الحدائق وسقيها ذات نوعيات رديئة، لقـد رفعنا شـكوى تخـص عمل هذه الشـركة ولكـن مـا حدث هـو العكس فقـد أعطيـت الشـركة مكافـأة ! فقبل ان تكمـل القسـط الثالـث مـن أمـوال المشـروع أعطيـت مقاولـة أخـرى جديدة بدل معاقبتها، ويشـير رئيس المجلـس البلدي بأصـابع الاتهام الى الموظفـين العاملـين في هـذه المنظمة الذين ربما كانت لهم مصالح مشتركة مع هذه الشركة.

وبطريق المصادفة وأثناء تجوالنا في المجلس المحلي وجدنا بعض العاملين مـن المهندسـين في منظمـة (الأي آر تـي) وحاولنـا التكلـم معهـم حـول المشـاريع التي تتبناها هـذه المنظمة ومدى الإشـراف والتقييـم والمتابعة لهذه المشاريع، وعن حالة المنجز منها والعقوبـات التي ممكـن ان تواجهها في حالة عدم التزام الشـركة بالبنود المنصـوص عليهـا بالعقـد، الا انهـم رفضـوا رفضـا باتـا الخـوض في اي موضـوع معللـين رفضـهم بأنهم غير مصـرح لهم بالتكلم عن اي موضـوع يخص اعمال المنظمة.وشدد محدثنا: أن مـا يزيـد الأمـر سـوءا هـو الهدر في المـال العام الـذي يحدث من جراء هذه الاعمـال، حيث يعمـد المقاولون والشركات الى اسـتخدام مواد بناء أدنـى مـن المواصـفات القياسـية للحصـول على أمـوال اكثر من خلال الفـرق الحاصـل بـين المـواد التـي يجـب اسـتخدامها حسـب الشـروط المنصـوص عليهـا في (التنـدر) ومـا هـو مسـتخدم في الحقيقـة وهـذا يحدث عبر شـبكة من المرتشين الذين يمـررون التواقيـع والفحوصـات لحساب هذه وتلك الشركة!!

نفايات وأنقاض وتجاوزات

امـا فيمـا يتعلـق بالنفايـات فالأمانة ليس لديهـا عمال للتنظيـف المتجول في الأزقة ولكن يعمل لديهم عمال في الكابسـات الخاصـة بجمـع النفايات ويجمعونهـا مـن خـلال الحاويـات، ولكن المواطن يتصـرف أحيانـاً بشكل غير مسـؤول، إضـافة الى اسـتغلال السـاحات الفارغـة مـن قبـل بعض المواطنـين لرمـي النفايـات، حتـى وصـلت الحالـة الى قـدوم سـيارات حمـل كبـيرة في الليـل مـن مناطـق أخـرى ترمي أنقاضـها في السـاحة الرئيسية في المنطقة!

وحسـب قـول السـكان في المنطقـة فأنهم تابعوا هذه السـيارات وأعطوا أرقـام البعض منهـا حتى يسـاعدوا علـى إيقـاف مثـل هـذه الحالـة غير الحضـارية، وذكر لنا رئيس المجلس المحلـي، بأنهم اقترحوا علـى الأمانة زيـادة عدد المنظفين في الشـوارع كما طالبـوا بان تضـع عقوبات وغرامات علـى كل منـزل يقـوم برمـي المياه القذرة خـارج البيـت او يقوم برمي نفايـات او بحفـر الشـارع بشـكل كيفـي، فالكثـير مـن السـكان الجدد يمدون شـبكة مياه جديـدة بالاعتماد على جهودهـم الخاصـة وذلك بجلب عامل مـن المسـطر وهو يقـوم بحفر غـير علمي ويوصـل المـاء الى البيت دون أي موافقـات مـن الأمانة، وهذا يسـري أيضـاً علـى التجـاوزات في شـبكة الكهربـاء، بأن يقـوم المواطن وبشكل اعتباطي بربط كهرباء المنزل بالعمـود المقابـل لـه دون ميزانية او إشـراف مـن دائـرة الكهربـاء، وقـد أدت هـذه الحالـة الى انفجـار اكـثر من محولة وتلـف الكثير من الأجهزة الكهربائية المنزلية.

مشاكل غير محسوبة

كما شـهدت هـذه المنطقـة نزوحا من مناطـق كثـيرة، مـن داخـل وخـارج بغـداد ،واسـتقر الكثـير منهـم في المنطقـة والبعض منهم اشـترى بيتا وسـكن بشـكل دائم، لكن فيما يتعلق بالعوائـل المتعففـة في المنطقة الذين واجهـوا ويواجهون ظروفا صـعبة منـذ تهجيرهـم، كان مـن الأجـدر ان تعطى لهـم بعـض المسـاعدات، التي ربما تسد حاجة البعض منهم.

وبشـأن هـذا الموضـوع يقـول رئيـس المجلـس المحلـي: ان وزارة المهاجريـن والمهجريـن قـد أرسـلت بعـض المسـاعدات، من مـواد غذائية وبطانيات وأحذيـة، ولكن الملفت في الأمر أن (البطانيات) التي أرسـلت لم تكن صالحة للاستهلاك البشري لانها سيئة جدا، والذي أخذها وضعها عند عتبة الباب، وقد اضطررنا الى إعطاء الكثـير منهـا الى مدينـة الفضـل لان هنـاك مواطنـين فقراء أكـثر، ويمكن ان نسـد بعـض احتياجاتهم أكثر من سـاكني منطقتنا.وأضـاف: ان هـذه المسـاعدات كانت قليلة جدا ولم تكف العوائل فلدينا ٢٥٠ عائلة لم نسـتطع ان نـوزع الا لخمسـين عائلـة منهـا فقط.

ومـن جهة أخرى تعـاني هذه المنطقة من نقص الأبنية المدرسـية والسـبب هـو ازدياد عـدد السـكان في المنطقة الـذي أثـر علـى عـدد الطـلاب في المدارس مـا أصـبح من الضـروري توفـير مدارس جديدة لرفع الضـغط على المدارس القديمة.

رحيم جابر

دائرة ماء بغداد وحق الرد

وفيمـا يخـص مشـكلة شـبكة الميـاه الجديـدة في الحـي ذكـرت دائرة ماء بغـداد حسـب قـول احمـد عبـد الإله الزيـدي المعـاون الفنـي الثـاني في الدائـرة: ان الدائـرة لها إشـراف تام على المشـروع، فالمهندس فراس عبد الكـريم مسـؤول الصيانة في حـي الإدريسـي وهـو عضـو في لجنـة الإشـراف وعبـد الكـريم فاضـل هو أيضـاً عضـو في لجنـة الإشـراف والاثنان دائما موجـودان في منطقة المشـروع بشـكل دائم، إضـافة الى ان هيئـة خدمـات بغداد تتابع المشـروع بشـكل مستمر.

ويقـول المهندس المقيـم الخاص بهذا المشـروع عامـر إبراهيـم محمـد: أن العمـل قـد بدأ في ١/١٢/٢٠٠٨ ومدة العقـد ٦ أشـهر وقـد تـم العمـل على أكمل وجه.

وأضـاف: ان الحفـر، للأنابيـب الرئيسـية كان بعمـق ٨٠ سـنتمترا وحسـب المواصـفات وليس هنـاك خلـل في الحفـر والأنابيـب كانت من منشـأ أوكـراني وهي أنابيـب جيدة جدا وحسب المواصفات وناجحة في الفحـص المختبري.وأوضـح معاون المديـر الفنـي: أن أي شـخص ممكن ان يقـدم دعـوى يشـكو فيهـا دائـرة الماء فيمـا يتعلق بمشـاريعها ويمكن ان تطلعـه علـى كل الوثائـق وكل الفحوصـات التي خضـعت لها المواد ومراحل العمل والإشـراف على هذه المشـاريع، ولكنه شدد على ان الدائرة سـوف تقاضـي من يثبت عليه عكس ما ادعى!

(البزون) و(الفراشة) و (الدولفين)من تسمياتها

الـــدراجـــات الـنـاريـــة بـيـن الـضـــرورة والخـطـــورة

بغداد / شاكر المياح

تصوير / مهدي الخالدي

مر فوق رصيف الشارع معتليا دراجته النـارية الحمـراء مسرعا لا يلوي على شـيء، فارتطم إطارهـا الخلفي بعمود الكهرباء فتدحرج من فوق الرصيف ليقع على إسفلت الشارع، ومن حسن حظه ان السير كان متوقفا في تلك اللحظة بسبب الزحام الشديد في تقاطع ملعب الشعب، أعناه على النهوض، راح البعض يعنفه على قيادته الدراجة بسرعة فائقة وعلى الرصيف المرصـوف بالمقرنصات، فيما وقف مطرق الرأس لم ينبس ببنت شفة وكأنه يعلن عن ندمه على ما اقترفه بحق نفسه، وربما بحق الآخرين لو كان السير سالكا.

المتعة والرغبة

سألته عن عمله وهل هو حقا على عجلة من أمره؟ فاخبرني بانه يعمل كاسبا (صاحب كشك في شارع السعدون) وانه لم يكن على تلك العجالة، بل ان المتعة والرغبة الشخصية هما اللتان دفعتاه الى السير بالسرعة التي قلبته ودراجتـه النارية، وكانت النتيجة إصابته بجروح مؤلمة وتحطمها وتعرضها لأضـرار قد يكلفه تصليحها مبالغ هو بأمس الحاجة اليها.

في منطقة ساحة النهضة، ثمة محال صفت أمامها أعداد من الدراجات النارية مختلفة الأنـواع والألـوان والأشكال والموديلات يسيل لها لعاب هواة الدراجات، في احد هذه المحال التقينا ثلاثة شبان كان في المقدمة منهم (جمال احمد) الذي أوضح بانه يتعاطى بيع وشراء الدراجات النارية منذ سنتين، وقبل ذلك كنت اعمل (ضلاعا)، ولما وجـدت ان المتاجرة بها أفضل من الضلاعة ماديا تركتها وكرست جهودي بهذا الاتجاه.

وعـن أنـواعهـا قـال: هنـاك (اليوماها) و(ساسوكي) و(هونـدا) وشعبيا هناك تسميات يتداولها الشباب مثل (البطحة) وهي على أنـواع منها (بطحة) (ياماها) وما يطلق عليها (١١٠٠ هوندا).

زميله (جاسم صادق فلحي) أوضح بان هناك عدة أنواع من الدراجات النارية منها (كاوسكي) و(هوندا دايوو) و(هوندا سي بي وان) و(سي دي آر) ونوع آخر يطلق عليه (البزونة) و(ياماها بطة) و(ياماها باندا) و(القفاز) و(الدولفين).

وعـن مستويات الأسـعار قـال: تختلف الأسعار تبعا لحجم وطراز الدراجة وغالبا ما تتراوح بين (٤٠٠ – ٢٠٠٠) دولار.

امـا أفضـل أنـواع الـدراجـات فذكـر بان (ساسوكي) هي المفضلة بين الأخريات من ذوات الحجوم الكبيرة، و(الياماها) من مجموعة الدراجات الصغيرة.

الدراجات ولوحات التسجيل

قلت لهم: جميع الـدراجـات المعروضة لديكم من دون لوحات تسجيل، فمن هو المسؤول عن تثبيت اللوحات عليها البائع ام المشتري؟ فرد (جاسم): الدراجات ذوات السرع (٦٠ كم/ ساعة وسعة ٥٠ سي سي) تعد في العراق من لعب الأطفال وعليه فهي لا تخضع لشروط التسجيل، ومسموح السير لها في الشوارع الخدمية فقط، اما اذا قادها صاحبها في الشوارع الرئيسة فانه سيعرض نفسه للمساءلة القانونية او الغرامة المالية الفورية، نحن نبيع الدراجة وفق أوراق ثبوتية وأصولية ومن ضمنها كتاب موجه الى مديرية المـرور العامة وعلى ضوء هذا الكتاب يتم تسجيلها ومن ثم تثبيت لوحة التسجيل عليها الا ان إجـراءات التسجيل تستغرق وقتاً طويلاً بسبب تلكؤ بعض أقسام المديرية، وفي كثير من الأحيان يضطر المواطن الى دفع رشى من اجل الإسراع في تسجيل دراجته.

× ومن هم زبائنكم؟

– هـم من مختلف الفئات العمرية، ومن جميع شرائح المجتمع وخاصة موظفي دوائر الدولة الذين يرومون مواكبة بداية الـدوام، لاسيما وان الزحـام يكون على أشده في الساعات الأولى من الصباح، فيستطيع راكـب الـدراجـة التسلل بين السيارات المتوقفة او السير على الأرصفة، فضلاً عـن التخلص من الأعبـاء المالية المتمثلة في ارتفاع أجور النقل،ناهيك عن كون الدراجة النارية لا تستهلك الكثير من الوقود، فاللتر الواحد يكفيها لثلاثة أيام.

وفي مداخلة سريعة من زميله (جمال) قال فيها: من ابرز المشكلات التي تواجهنا ويـعـاني منـها راكـبـو الـدراجـات هي مشاكسات رجال المرور لهم التي قد تصل أحياناً الى حجز الدراجة وصاحبها لعدم وجـود لوحات التسجيل عليها مع وجود مستمسكاتها الرسمية (المنفيست والأوراق الثبوتية)، واعتقد ان من الأجدر بدوائر ورجـال المـرور مراعاة ظـروف التسجيل التي تبدأ بتكدس المراجعين الذين يبتغون تسجيل دراجاتهم امـام بواباتها يومياً وإيجاد البدائل والوسائل التي من شأنها تسهيل مهمة المواطن عند مراجعته دوائر المرور.

ويكشف جمال: نحن لا نبيع بالتقسيط المريح، لاننا ندفع للتاجر المستورد نقداً، جميع ما معروض أمامكم من الدراجات هي من الأنـواع المستعملة (سكند هاند)، كما لدينا أنواع غير مستعملة (جديدة قد) تسمى بـ (الزيرو).

صاحبهما الثالث أيضـاً اسمه (جاسم) قال: في بعض المناسبات يمنع فيها سير الدراجات حتى تلك التي تحمل لوحات تسجيل ولكن يسمح لأولئك الذين يدفعون (بقشيشا) تحت تأثير تهديدات بمصادرة الدراجة عندها يكون مرغم اخاك لا بطل.

ويتساءل: الى متى نظل نعاني من هكذا سلوكيات مخالفة للقانون والأخلاقيات الاجتماعية؟

– هـل حدث وان القي القبض على صاحب دراجة ارتكب جريمة ما وقد ابتاعها منكم؟

أبـدا، لاننا نتعامل مع مكاتب الاستيراد المعروفة، ولا نشتري الدراجة من بائع متـجـول او غـيـره، وعـنـد الـبـيـع ينظم للمشتري وصل رسمي ويتم تثبيت عنوانه ورقم هوية الأحوال المدنية، وخلاف ذلك، اذا تم الاتـفـاق بـين شخصين على بيع وشراء دراجة ما فتتم عن طريق عقد بين الطرفين، ولا علاقة لصاحب المحل الذي باعها بالموضوع.

ويضيف: باعتقادي الشخصي أجد ان الدراجة وسيلة نقل مناسبة جدا لذوي الدخل المحدود، وللكسبة، ولأولئك الذين يعملون بأجور يومية،مثلما هو الحال في بلدان كثيرة كالهند وبنغلادش والباكستان وإيران، وحتى في البلدان الأوروبية وارى ضرورة ان تولي مديرية المرور العامة هذا الموضوع الأهمية التي يستحقها.

منع استيراد الموديلات القديمة

(علي عباس) صاحب احد محال منطقة النهضة قال: القرار الذي أصدره مجلس الوزراء نص على منع استيراد الدراجات دون موديـل ٢٠٠٩، هـذا الـقـرار الحق ضـررا فادحا بعملنا، لاننا نتعاطى بيع وشـراء الـدراجـات المستعملة (موديلات الثمانينيات) ومـن مناشئ مختلفة مثل (لبنان والإمـارات) وبأسعار رخيصة، امـا الـدراجـات الحديثة مـوديـل ٢٠٠٩ صعودا) فأسعارها باهظة قد تتجاوز الـ (٧٥٠٠ دولار) اي ما يعادل سعر سيارة، ومن الصعب على المواطن الاعتيادي تدبير مثل هذا المبلغ، في الوقت الذي يكون سعر الدراجة اليابانية الأصلية المستعملة بين (١٠٠٠ – ١٣٠٠) دولار، وتوجد دراجات صينية لا يميل اليها المواطن العراقي.

مقتني الدراجة يعاني من اشكالية تسجيلها لدى دوائـر المـرور، فربما تستنزف منه المعاملة وقتا قد يصل الى ثلاثة أشهر، وخلال هذه المدة لا يستطيع استخدامها، واذا ما تجـرأ وقادها في شـوارع بغداد فانه يغرم وعلـى الفور مبلغ (٣٠٠٠٠) الف دينار، لاسيما وان اغلب زبائننا هم من الموظفين ومنتسبي الحرس الوطني والشرطة.

ويوضح: نحن نشتري الدراجات العاطلة من المستوردين ثم نجري عليها عمليات الصيانة والتصليح ومـن ثـم نبيعها للـراغبـين فيهـا امـا في الـوقـت الراهـن وعلى وفق القرار المذكور فان الدراجات المستعملة يمكن إدخالها الى العراق على غرار السيارات المستعملة بصفة أدوات احتياطية (مثل سيارات الكص) على حد وصفه، امـا المـواد الاحتياطية فجميعها مستوردة من الصين.

× هل حدث وان القي القبض على صاحب دراجة ارتكب جريمة ما وقد ابتاعها منكم؟

أبـدا، لاننا نتعامل مع مكاتب الاستيراد المعروفة، ولا نشتري الدراجـة من بائع متـجـول او غـيـره، وعـنـد الـبـيـع ينظم للمشتري وصل رسمي ويتم تثبيت عنوانه ورقم هوية الأحوال المدنية، وخلاف ذلك، اذا تم الاتـفـاق بـين شخصين على بيع وشراء دراجة ما فتتم عن طريق عقد بين الطرفين، ولا علاقة لصاحب المحل الذي باعها بالموضوع.

ويضيف: باعتقادي الشخصي أجد ان الدراجة وسيلة نقل مناسبة جدا لذوي الدخل المحدود، وللكسبة، ولأولئك الذين يعملون بأجور يومية،مثلما هو الحال في بلدان كثيرة كالهند وبنغلادش والباكستان وإيران، وحتى في البلدان الأوروبية وارى ضرورة ان تولي مديرية المرور العامة هذا الموضوع الأهمية التي يستحقها.

منع استيراد الموديلات القديمة

(علي عباس) صاحب احد محال منطقة النهضة قال: القرار الذي أصدره مجلس الوزراء نص على منع استيراد الدراجات دون موديـل ٢٠٠٩، هـذا الـقـرار الحق ضـررا فادحا بعملنا، لاننا نتعاطى بيع وشـراء الـدراجـات المستعملة (موديلات الثمانينيات) ومـن مناشئ مختلفة مثل (لبنان والإمـارات) وبأسعار رخيصة، امـا الـدراجـات الحديثة مـوديـل ٢٠٠٩ صعودا) فأسعارها باهظة قد تتجاوز الـ (٧٥٠٠ دولار) اي ما يعادل سعر سيارة، ومن الصعب على المواطن الاعتيادي تدبير مثل هذا المبلغ، في الوقت الذي يكون سعر الدراجة اليابانية الأصلية المستعملة بين (١٠٠٠ – ١٣٠٠) دولار، وتوجد دراجات صينية لا يميل اليها المواطن العراقي.

مقتني الدراجة يعاني من اشكالية تسجيلها لدى دوائـر المـرور، فربما تستنزف منه المعاملة وقتا قد يصل الى ثلاثة أشهر، وخلال هذه المدة لا يستطيع استخدامها، واذا ما تجـرأ وقادها في شـوارع بغداد فانه يغرم وعلـى الفور مبلغ (٣٠٠٠٠) الف دينار، لاسيما وان اغلب زبائننا هم من الموظفين ومنتسبي الحرس الوطني والشرطة.

ويوضح: نحن نشتري الدراجات العاطلة من المستوردين ثم نجري عليها عمليات الصيانة والتصليح ومـن ثـم نبيعها للـراغبـين فيهـا امـا في الـوقـت الراهـن وعلى وفق القرار المذكور فان الدراجات المستعملة يمكن إدخالها الى العراق على غرار السيارات المستعملة بصفة أدوات احتياطية (مثل سيارات الكص) على حد وصفه، امـا المـواد الاحتياطية فجميعها مستوردة من الصين.

× هل أنت مع المثل القائل (الماطور جتال صاحبه)؟

– ضـحـك وقـال: قـد يـظـن الـبـعـض ان الدراجات النارية هي الأكثر تسببا في الحوادث المرورية، وانا ادحض هذا الظن، لان الحوادث المرورية التي تنجم عن قيادة السيارات هي الأكثر إزهاقاً للأرواح ناهيك عما تلحقه من أضرار مادية، ومثلما هناك موتورون من أصحاب السيارات، يوجد مـوتـورون من أصحاب الدراجات وكل هؤلاء استطيع ان أصفهم بانهم خارجون على القـانـون، وعلى وفـق مـا تقدم فانا شخصيا ضد هذا المثل الذي لا يستند الى حقيقة موضوعية، واعتقد انه ضرب في حقبة الستينيات.

اليابان وكوريا

المستورد (أبو عبد الله) قال: أهم المناشئ التي نتعامل معها هو اليابان بالدرجة الأساس، ومن ثم كوريا وعن طريق تجار لبنا نيين وإماراتيين ، وكل ما نستورده هـو دراجـات نـاريـة مستعملة لرخص أثمانها، لان أسعار الدراجات الحديثة عالية جدا وتتراوح بين (٦٠٠٠ – ٧٠٠٠) دولار، فالبضاعة القادمة من لبنان تأتي عبر منفذ الوليد، والبضاعة القادمة من الإمـارات تمر من خـلال موانئ البصرة، من منافع الدراجة النارية انها لا تتأثر بالازدحام كونها واسطة نقل لا تأخذ حيزا كبيرا من مساحة الشارع، وكذلك هي لا تحتاج الى اعمال صيانة معقدة كما هو الامر في السيارات، فضلا عن أسعارها المناسبة، وهي عملية جدا لانها لا تستهلك الكثير من الوقود، اما الادعاء بانها تتسبب في حـوادث مـروريـة قاتلة، فانا أرد بأنه ليس كل من ركب الدراجة ممكن ان يسبب حادثة، المراهقون الذين يقودون دراجاتهم هم وحدهم معنيون بهذا الادعـاء لانهم لا يتقيدون بحـدود السرعة المسموح بها، ومثلهم أيضاً مراهقو السيارات والدليل اني مستخدم للدراجة النارية منذ عام ١٩٨٣ وحتى الآن ولم أتسبب حتى في حادث مروري بسيط.

وبالمناسبة نمتنع عن البيع للمراهقين، اذ ندقق في هوية الأحـوال المدنية العائدة للراغب في الشراء.

× من يسجلها في دوائر المرور؟

– المشتري هو الذي يقوم بتسجيلها، لانها أضحت جزءا من أملاكه الخاصة وما علينا سوى تزويده بالمستمسكات الرسمية الخاصة بالدراجة (ثم اطلعنا على قوائم البيع والشراء ومدى دقتها وتفاصيلها) والتدقيق يتم بمراحل تبدأ من المنافذ (الجنوبية والوليد) ودوائـر الكمارك وتنتهي بالمرور.

الموديلات التي منع استيرادها بموجب قرار مجلس الوزراء تشمل (١٩٩٠ نزولا)، وهناك قضية مهمة لم يلتفت اليها القرار تتمثل في كون العراق بلدا غير مصنع للـدراجـات، وعليه يمكن تطبيق مثل هـذا القرار في بلد يصنع الدراجات النارية، فيكون من السهولة على المواطن استبدالها كل عام مثل (ماليزيا وكوريا) وحتى أسعارها، فهي لا تتخطى حدود الـ (٨٠٠) دولار.

دراجـات في ذلـك الزقاق

في زقـاق ضـيـق بمحلة (فضوة عـرب) تداخلت فيه صفوف الدراجات الـنـاريـة بمختلف أنـواعـهـا وأشـكـالـهـا، الـتـقـيـنـا صـاحـب احـــد المحال اسمه (محمد عبد الصاحب) الذي ذكر لنا بانه مارس مهنة بيع وشراء الدراجات منذ مدة طويلة تربو على ١٥ سنة.

× وما الذي تغير في عملكم؟

– الذي تغير هو اننا انتقلنا من الأحسن الى الأسوأ، فوضعنا التجاري الراهن سيئ جدا بسبب منع استيراد الدراجات، وهذا اثر علينا سلبا لان معظم زبائننا هم من الطبقة الفقيرة ومن مختلف الفئات العمرية باستثناء المراهقين ما عدا أولئك الذين يأتون برفقة أولياء أمـورهـم، ونحن كتجار لـسـنـا مسؤولين عن الآباء الذين يسمحون لأطفالهم بقيادة الدراجات النارية ومن ثم يتعرضون لحوادث مرورية بسبب الطيش والتهور، ولدينا دراجات صغيرة جدا خاصة بالأطفال، وأخرى كبيرة يطلقون عليها اسم (كلاسك) وأخرى تسمى (عبد الحليم) و(الصخلة) جميع هذه الأنواع هي صناعة يابانية، ويعد مكتبنا من المكاتب المستوردة الرئيسة نستورد الدراجات من اليابان عن طريق وسطاء لبنانيين، كما لدينا دراجات موديل (٢٠٠٨) تتراوح أسعارها بين (١٠ – ١٢) الف دولار.

× من يشتريها بهذه الأسعار؟

– هناك هواة وعشاق لهذه الدراجات لا يأبهون بأسعارها.

× هل لديك نية في إقامة سباق للدراجات؟

– لا، ليس لدينا نية او نوايا لإقامة مثل هذا السباق.

× ما هي طبيعة اسعار المواد الاحتياطية؟

– أسعارها مرتفعة جدا، وهذا الارتفاع سببه المجهز (المنشأ) ولذلك فان تكلفة تصليح الدراجة أعلى من تكلفة تصليح السيارة.

× ما نوع الدراجات التي تحظى بإقبال أكثر؟

– دراجات (الياماها) ذوات السرع من ٦٠ – ٣٤٠ كم / ساعة.

× بـرأيـك، هـل هـذه الـسـرع ملائمة لشوارعنا؟

– السـرع العـالـيـة لا تـتـلاءم وطبيعة شوارعنا، لكننا مضطرون لاستيرادها بسبب عـدم وجـود البـديل وليس هناك خيار آخر.

مواطن آخـر كـان مـوجـودا بـالـقـرب من المحل اعترض وبصوت عال على تواجد المحال في هذا الزقاق، فالنساء والبنات لا يستطعن المرور فيه لكثافة وجود الرجال والشباب، فضلاً عن الإزعاج الـذي تسببه أصـوات محركات الدراجات والسـمـوم التي تنفثها عوادمها.

الضرورة اليومية والخطورة المحتملة